

## لقاء "المصارحة والمصالحة"

بدعوة من حزب الكتائب اللبنانية عقد عند السادسة من مساء اليوم في البيت المركزي للحزب في الصيفي لقاء "المصارحة والمصالحة" في الذكرى الثالثة والثلاثين لذكرى 13 نيسان وشارك فيه الى رئيس الحزب الرئيس امين الجميل ممثل رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب اكرم شهيب وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان السفير عباس زكي ورئيس حركة اليسار الديمقراطي الاستاذ نديم عبد الصمد.

وحضر اللقاء بالاضافة الى المتكلمين الاربعة، كل من النائبين غسان تويني وروبير غانم، النائبين السابقين فارس سعيد وكمال زيادة الامانة العامة لقوى 14 آذار، ادي ابي المم، انطوان حداد والعقيد وهبه قاطيشا، رئيس حزب السلام روجيه اده، مدير عام مؤسسة عصام فارس السفير عبدالله ابو حبيب، رئيس الرابطة السريانية حبيب افرام، نقيب الصحافة محمد البعلبكي. كما حضر حشد من القياديين في الاحزاب اللبنانية واساتذة الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة سفراء واكاديميون ومحامون.

كما حضرت السيدة لولا انطوان غانم، جانيت بطرس خوند، بشير جوزف ابو عاصي، السفير المصري في لبنان احمد البيديوي، رئيس اللجنة المشتركة اللبنانية - الفلسطينية السفير خليل مكاي، السكرتير الاول في السفارة الكويتية، سفير سلطنة عمان احمد خليل الجزمي، سفير الجزائر مسعود حاصي عوده، وممثلون عن السفارتين الاميركية والفرنسية.

الرئيس الجميل

أيها الاصدقاء ،

اهلا بكم في بيت الكتائب .

اهلا بكم في البيت الذي شهد لمراحل عديدة من تاريخ هذا البلد ، فيشهد الآن لهذا اللقاء يجمع ما بين خصوم الأمس على الأمل والرجاء .

ومن خارج السياسة المتصلة بلعبة السلطة ،

ومن خارج السياسة التي معناها الشطارة ، والدهاء ، والمكيا فيلية. التي اذا جازت لبلد ، او لزمان ، فهي لا تجوز للبنان . البلد البالغ الرقة ، في أي زمن .

فمن عمق المأساة التي عشناها معا ، ولو من مواقع متباينة ، اخاطبكم ، بل من خلال تلك المشاهد التي انطبعت في زوايا هذا البيت وجنبا تة ، وانطبعت في ذهني انا ايضا الى مدى الحياة.

وكيف انسى ذلك العزيز او ذلك من رفاق الدرب والعمر ، وبعمر الورود احيانا، يهرول مسرعا الى ساح الوغى ليعود الينا بعد حين محملا على خشبة ؟

ولم تكن الحرب دائما قتالا وشهادات ، بل افعال قتل وثار ، وفوقها الاغتيالات السياسية وغير السياسية .

ومن العائلات اللبنانية من هي في حداد متواصل منذ سنين . أجل ، انا ومن سلم من عائلتي في حداد دائم منذ العام 1976 حتى الامس القريب ، حدادا على أمين اسود ثم على مايا ثم على مانويل ، ثم على بشير، ثم على بيار . وكذلك حداد " الوليد، وليد جنبلاط ، على الوالد والعمة وغيرهما . بل من منكم في الحركة الوطنية وفي المنظمات الفلسطينية ، ليس في حداد على أخ او أخت أو والد او ابن او صديق؟

فمتى نفاك الحداد ؟

او متى يتوقف الموت ؟

نريد ان نعيش طبعاً في سلام ،

ولكن نريد ايضا ان يضحك اولادنا للحياة وان تضحك ايضا لهم الحياة .

من عمق هذه المأساة كانت الدعوة الى هذا اللقاء بين خصوم الامس والزمن الرديء، من لبنانيين وفلسطينيين . وهو في الحقيقة ليس الاول ، ولن يكون الاخير. فلظاهرة 14 آذار جذور تضرب في عمق الازمة اللبنانية ، محاولات متتالية لتكون ارادة

وطنية متعافية : من لقاء كمال جنبلاط وبشير الجميل الذي عجلّ في اغتيالهما الواحد بعد الآخر ،

الى ورقة المختارة بيني وبين الصديق وليد جنبلاط ،

الى مصالحة الجبل الذي رأى اليها الحكم القائم آنذاك محاولة انقلاب يجب ان تخنق في المهدي ،

الى يوم 14 شباط ، يوم الغضبة المهولة على اغتيال شخص الرئيس رفيق الحريري وعزمه على الحد من التلاعب بحرية هذا البلد .

هذا كله يشكل مشروعا واحدا ، عنوانه : لبنان اولا ، السيد المستقل ، والدولة المدنية والحديثة .

بالنسبة للنزاع بيننا وبين الفلسطينيين ، اكتفي بهذا المثل :

انا نفسي كنت مقاتلا على كل الجبهات من الساحل ، الى اعالي صنين ، الا انني لم اشأ ابان حصار بيروت في 1982 ، بل ابان ذلك الجحيم الا ان اقصد ابو عمار في ملجأه تحت الارض بثلاث طبقات ، مخترقا سلسلة من الحواجز الاسرائيلية وغير الاسرائيلية لاقول له بضع كلمات فقط تختصر مأساتنا المشتركة في كل ابعادها .

هذا مع العلم بان التواصل مع الجانب الفلسطيني لم ينقطع يوما على رغم حدة القتال وضراوته . واشهد على ذلك . ولأبو اياد ، رحمه الله ، شهادة مماثلة خطية ، ما زلت احتفظ بها وثيقة من الوثائق التاريخية التي تشهد للوجه الآخر من المأساة اللبنانية الفلسطينية .

ايها الاصدقاء والاحباء ،

غالبا ما أسائل نفسي : هل كان ثمة سبيل للحؤول دون انفجار ذلك النزاع الرهيب بيننا ، لبنانيين وفلسطينيين ، ولم نسلكه ؟ اجل ، ما زلت اسائل نفسي على هذه الصورة حتى هذه اللحظة .

لقد كان هائلا ما حدث .

فنقول : كان ينبغي ان نحول دونه مهما كان الثمن .

ولكن ، كيف ؟

صدقوني انني لم أجد جوابا عن هذا السؤال . ولا ثمة من مجيب عنه بين كل الذين يلعنون ذلك الليل الطويل وما واكبه من فواجع .

هناك اجماع على هوله كما على وجوب اتقائه . ولكن لم يقل أحد ، بعد ، كيف كان يمكن منعه ، وبأي وسيلة ، وقد كان أشبه بالقدر ، لا مهرب منه ، ولا مفر : مثل اي كارثة من الكوارث الطبيعية .

أمران فقط ، هما في النهاية واحد ، يفسران تلك الكارثة .

الاول ، هو ان الشعوب لا تتعلم من التاريخ ، بل في التاريخ ، اي في التجارب المرة لا من خلال ما يكتب ويروى عن تجارب الامس وحروبه ومآسيه .

الثاني ، هو التورط في بدعة التأليف والتوفيق بين منطقتي الدولة ومنطق الثورة التي لم يسبق ان جربها لبنان ، كالقول ، مثلا ، بـ " السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان ، بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن سيادة لبنان وسلامته " ، كما جاء في اتفاق 1969 ، اتفاق القاهرة ، المليء بالتناقضات المماثلة .

فأي سيادة هي هذه السيادة ؟

او كيف للدولة ان تكون في هذه الحال ؟

او كيف لا يقوم نزاع بين الاثنتين ، وعزم او نية لدى كل منهما في تصفية الاخرى؟

كانه كان لا بد من ان نكتوي بنار التجربة ، لبنانيين وفلسطينيين كي نتعلم .

ولهذا السبب نرانا نحتفل بذكرى 13 نيسان هذا العام على نحو مختلف عن كل الاحتفالات السابقة .

وبدلاً من ان نتذكر ما كان بيننا وبين الفلسطينيين من معارك ، او من بطولات وامجاد، لننتذكر، او لنقرأ على مسامع ابائنا ما كان بين لبنان وفلسطين، قبل النكبة، من وشائج بين شعبيهما، وقربى فكرية وروحية وثقافية، وتبادل على كل المستويات. فالنكبة كانت ايضا نكبة لبنانية، والتهجير الذي اصاب الفلسطينيين طاول ايضا المئات والالاف من اللبنانيين المقيمين في فلسطين منذ زمن كما لو انهم في وطنهم .

فتلك كانت طبيعة العلاقة بين البلدين ، وكانت فلسطين البلد العربي الاقرب الى لبنان نمط عيش و حياة .

ولما اصبحت فلسطين قضية ، كان لبنان في طليعة من التزمها، معنى وقيمة وحق، بل قضية من قضاياها، ورفع علمها فوق كل المنابر، صادقاً ومن دون اي تكلف. ولا ننسى ابدا انه لم يكن قد انقضى سوى سنوات على الميثاق الوطني، الذي أسس لدولة الاستقلال، عندما انخرط جيش لبنان الفتى في حرب العام 1948، ولم يتفاجأ أحد من اللبنانيين بهذا الحد من الالتزام بالقضية، بل كان امراً طبيعياً وفي منطق العلاقة بين البلدين والشعبين .

أما بالنسبة اليانا نحن، في الكتاب، فقد كان الحق الفلسطيني في مستوى العقيدة.

هكذا رأى بيار الجميل الى قضية فلسطين ، ومن خلال رؤية استراتيجية يتجاوز التفاوض حول رقعة من ارض فلسطين تزيد او تنقص كيلومترات معدودة . ان وجود اسرائيل هو المسألة ، والدولة الديمقراطية في فلسطين هي الحل الحقيقي، وعلى غرار التجربة اللبنانية ، التعددية والحضارية والانسانية . ولعله من هذا القبيل كان خائفاً على التجربة اللبنانية من نقيضها على ارض فلسطين .

ذلك كان موقف الكتاب الثابت ، منذ "قرار التقسيم"، تقسيم فلسطين بين اليهود واهلها ، حتى الوقوع في التجربة !

فما حدث ، لاحقا، مرده الى الاسباب عينها التي حددها الاعلان الفلسطيني ، "اعلان فلسطين من لبنان"، فأبدع في توصيفها ، وفي "الاعتراف بثقلها على لبنان وعلى دولته واقتصاده واجتماعه الانساني وصيغة عيشه"،

وأبدع ايضا وخصوصا في مقارنته للمصالحة ، المصالحة الحقيقية ، حيث الصفح المتبادل مقرونا بالاعتراف المتبادل بالخطأ او بالذنب او بالاساءة .

كان رائعا في "الاعتذار" من لبنان واهله، اعتذارا هو في منتهى الابهاء، وبلا مقابل.

فكيف لا نقابل هذا التعالي عن الجراح بمثله، باعادة وصل ما انقطع بين الامس واليوم، واعتبار ما وقع بينهما امتحانا فقط للعلاقة بين الشعبين ولو قاسيا؟

لا يسعنا ، في هذه الحال ، الا ان نرى الى الوجود الفلسطيني في لبنان بعين اخرى. طالما انه يضع نفسه تحت حكم القانون اللبناني، وسيادة الدولة على كل اراضيها كما على كل المقيمين عليها من لبنانيين وفلسطينيين .

او طالما ان الفلسطينيين لا يريدون سلاحا او ما يشبه السلاح، ولا يعترفون الا بسلاح الدولة والشرعية ، او لا يطمنون الا الى هذا السلاح .

او طالما انهم " لا يريدون الا ان يعيشوا بكرامة " .

وهذا كله يتلاقى، طبعا، مع مصلحة لبنان وسلامته ومسؤوليته عن نفسه كما كل بلد سيد وحرّ ومستقل .

بل هذا يجعل من الدولة الفلسطينية مطلبا لبنانيا، لا فلسطينيا فقط، بل قضية من القضايا اللبنانية، الاساسية ، التي يجب ان يعمل لها اللبنانيون والفلسطينيون معا.

وبهذا المعنى نقول " لا للتوطين " ونقرن القول بالفعل والعمل المشترك .

ولكن ، نحن ايضا نريد ان نعيش بكرامة .

وما يطالب به الفلسطينيون يطالب به اللبنانيون ويلحون في الطلب . فهم كذلك يريدون دولة، مثل الاخوة الفلسطينيين واكثر . ذلك ان لعبة "المقاومة والدولة في خندق واحد" لا تزال تستهوي بعض العقول والنفوس حتى هذه اللحظة .

واذ صح ان الفلسطينيين محرومون منذ ستين عاما نعمة العيش في ظل دولة، الا ان اللبنانيين هم ايضا في هذا الحرمان منذ اربعين عاما ، ولا نبالغ .

وهم مشردون ايضا بمئات الالوف في شتى انحاء العالم طلبا للقامة العيش مع الكرامة .

اما المهجرون منهم في وطنهم ، فلا يعوض عليهم الا بالتقسيم ، فيما الانماء المتوازن ، او اعادة الحياة الى القرية والريف والاطراف مؤجل الى زمن لاحق .

واذ اسمح لنفسي بهذه الملاحظات ، فلان همّ النهوض باحوال المخيمات الفلسطينية واهلها وسكانها هو في ذهني ووجداني .

على الاقل لان البؤس الذي يعيش فيه اللاجئين الفلسطينيين بؤس لا يطاق .

أجل ، نحن معنيون باحوال اللجوء الفلسطيني الى لبنان . فلا يسعنا الا ان نسأل عن المرجعية الفلسطينية ، ولماذا يتأخر الاعتراف بالمرجعية الواحدة ، او التأكيد عليها، او الارتقاء بها من مستوى ممثلية الى مستوى سفارة وبعثة تمثل السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة على الاراضي الفلسطينية ؟

وفي اختصار، ان نظرية ابقاء اللاجئين في بؤسهم تحريضا على التمسك بحق العودة نظرية فاشلة وبائسة .

الا ان هذا كله يقتضي ان يكون لبنان دولة سيادة على الاراضي اللبنانية كما على جميع المقيمين فوقها من لبنانيين وغير لبنانيين ، ومن مؤسسات عامة وخاصة، ومن طوائف خصوصا وفي المقام الاول . فلا سيادة تعلو سيادة الدولة ، وبخاصة تلك التي يدعيها بعض الطوائف ولو في السرّ ، او من خلال الشروط التي يضعها مقابل اعادة ما للدولة للدولة .

لم تحدث هذه المساومة لدى الاتفاق على دولة الاستقلال في الاربعينات من القرن الماضي ، ولا وضع أحد شرطا مسبقا، من مثل تعديل الدستور، او اعادة النظر في الحصص في السلطة ، ولا كان تعليق للدستور او تأجيل للانتخابات التشريعية والرئاسية ، ولا كانت هناك سلة من المطالب المسبقة ،

ولا كان مصادفة او من قبيل المجاملة، او التسوية العابرة، ما تم التعاقد عليه، ضمنا وكتابة ، في الميثاق الوطني ، وهو الاستقلال الكامل عن الشرق والغرب ، او عن ضفتي المتوسط، الشرقية والغربية، ولكن على تواصل دائم معهما وبينهما .

وهو هذا الحياد ، الايجابي ، ما اتاح للبنان الخروج من دوامة الصراعات الاقليمية والدولية ، وان يكون رائدا في نصره القضايا العربية ، وفي طليعتها قضية فلسطين .

أيها الاصدقاء ،

لقد اردنا هذا اللقاء، وفي ذكرى 13 نيسان، لقاء مصارحة ومنطلقا لمصالحة لبنانية



- فلسطينية، حقيقية، تدعم المصالحة اللبنانية - اللبنانية ، وترفدها بمثل ما كان في الرد على التحدي الذي جسده تجربة مخيم نهر البارد .

كان الموقف الفلسطيني ، على هذا الصعيد ، موقفا في منتهى الشجاعة والشعور بالمسؤولية .

وكان موقف لبنان وجيشه البطل الموقف المثل في التعبير عن الارادة اللبنانية، دفاعا عن السيادة والاستقلال ، وعن القضية الفلسطينية في آن واحد .

فلتكن هذه التجربة نموذجا للتعاون على رفع الضيم عن الشعبين وللتأكيد على حقهما في الحياة .

النائب شهاب

وتحدث ممثل النائب وليد جنبلاط النائب اكرم شهاب، فقال: "مصارحة ومصالحة خضنا غمارها هنا في لبنان، كرسناها في علاقات انفتاح ولقاء توجت بزيارة صاحب الغبطة البطريرك (الماروني الكاردينال) مار نصرالله بطرس صفير الى الجبل، اكدت وحدتنا التي كرسها خط الدم من كمال جنبلاط وبشير الجميل الى رفيق الحريري وصولا الى فرانسوا الحاج ووسام عيد ومرورا بكل شهداء وحدة لبنان وحرية واستقلاله التي تعمدت في 14 شباط وتعمقت في 14 آذار في ظل علم واحد ومسار واحد، هو مسار لبنان دولة الحرية والديموقراطية والسيادة والاستقلال".

اضاف: "مصارحة ومصالحة مسار اردناه في لبنان، ونريده بين لبنان وفلسطين ونريده مع كل شقيق وصديق يؤمن بأن لبنان وطن لا ساحة وكيان لا مساحة. بمسؤولية وكبر بادرت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان الى مراجعة نقدية معمقة وتقويم موضوعي لمسار العلاقة الفلسطينية - اللبنانية وتجربة المنظمة ومسلكتها في لبنان وخصوصا تجاه دولته وشعبه. وكان اعلان الاعتذار الصادر عن ممثل اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سعادة السفير عباس زكي في 8 كانون الثاني 2008 وليس غريبا على شعب ضميره ورمزه الرئيس عرفات ان يقوم التجربة ويتعاطى بمسؤولية وكبر ويصارع نفسه، وعلى شعب احتضن ناسه ليصارع ويكرس علاقة سوية نريده ويردها".

واعتر انه "بمسؤولية وكبر ايضا جاء الرد من 44 شخصية لبنانية، قومت بدورها العلاقة ومسارها والتجربة وما رافقها... وكان النداء الاعتذار الى الاخوة الفلسطينيين في لبنان عن اعمال غير مبررة تم توقيت اعلانه عشية 13 نيسان. وللتوقيت دلالة، وفيه عمق توجه يكرس علاقة سوية اخوية نريدها ويريدها الشعب الفلسطيني في لبنان.



وبمسؤولية وكبير يتوج حزب الكتائب اللبنانية "الاعلان - الاعتذار" و"النداء - الاعتذار" بدعوته الى المصالحة والمصالحة ليدفع بالتوجه الى صوغ علاقات لبنانية - فلسطينية مبنية على التواصل والحوار. فعلاقات ضامنة لعيش كريم اخوي سوري وآمن لشعبين شقيقين قدرهما مواجهة عنصرية مغلقة يمثلها كيان صهيوني غاصب لأرض فلسطينية، كيان استيطاني الغائي رافض للسلام ومبادراته. وقدرهما مواجهة نظام استبدادي قابض على انفاس شعب سوري شقيق. ومساره القبض على القضية الفلسطينية وشعبها وحركة تحرر هذا الشعب وقراره الوطني المستقل والقبض على نفس شعب قضيته الحرية والسيادة والاستقلال والديموقراطية، ودأبه كنظام قمعي تعطيل قيام الدولة في لبنان، وعدم الاعتراف بلبنان الوطن النهائي".

واكد ان "مساره التاريخي تحويل قضية فلسطين وتحويل قضية لبنان وامنه واستقراره وامن الفلسطينيين، الى اوراق يوظفها لتكريس بقائه نظاما استبداديا ويقدمها هدايا موسمية مصبوغة بدماء الشرفاء من الشعبين اللبناني والفلسطيني، الى كيان شكل ويشكل ضمانة لبقاء نظام القتل باسم العروبة وباسم القضية وتحت شعار "الممانعة". هذا النظام الذي حول خطوط التماس في الجولان المحتل مع ما يقول انه العدو الى محمية آمنة، في وقت يزرع الشقاق في شعب فلسطين ويصدر الارهاب الى اطفال العراق والجريمة الى شعب لبنان ويضرب مقومات التضامن العربي ويمنع التوصل الى اي حل عربي. انه قدرنا فلسطينيين ولبنانيين ان نواجه وعلما التاريخ اننا فلسطينيين ولبنانيين كلما استفتنا من ضربة صهيونية نتلقى ضربة النظام القابض على انفاس سوريا وشعبها الشقيق".

وتابع: "ايها الاصدقاء، مصارحة ومصالحة... نعم، رحبنا ونرحب بالاعلان الاعتذار الفلسطيني لأنه مؤشر واضح للانتقال من لبنان الساحة الى النظرة الى لبنان كدولة وكيان، ولأنه مؤشر لانتقال العقل الفلسطيني من مسار رد الفعل بحركة فدائية في ساحات التواجد الى عقل حركة استقلال وطني. من هنا يسهم الاعلان الاعتذار في صوغ علاقة اخوية سوية بين استقلاليين ودولتيين وشعبين لأنه ينطلق من احترام سيادة لبنان وقوانين الدولة اللبنانية. في وقت نرى فيه اطراف لبنانية لا تتصرف كذلك وتسعى الى تكريس لبنان ساحة لحلف خطف الرئاسة وحاصر الحكومة واقفل المجلس وشرع الحدود وحول العاصمة الى مربعات ومثلثات امنية ومساحة لشل الاقتصاد تحت شعارات المقاومة والمثالية والمشاركة وقانون الانتخابات والتوطين. صحيح ان نضال الشعب الفلسطيني لتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني يواجه اسرائيل ويواجه انقسامها في الداخل الفلسطيني، كنا نأمل ان لا يكون موجودا، لأننا نرى انه على كل الحثيات الفلسطينية ان تتوحد وتواجه تدخلات اقليمية اصبحت ظاهرة المعالم والاهداف".

وقال: "الاستقلال الوطني الفلسطيني هو قرار وطني فلسطيني لكنه ايضا موقف عربي وما اتفاق "مكة" الا مظهر مرئي وواقع كان بالامس مرتجى. "اتفاق مكة" كان في اطار رتب الصدع الفلسطيني من جهة والتأكيد على عروبتها في مواجهة محاولات اختطافها. ونحن بنضالنا من اجل الاستقلال نواجه اسرائيل التي لا تريد للبنان استقرارا واستقلالاً

وتفضل مفاوضات مع حكام دمشق. ونحن ايضا نواجه تدخلا سوريا مباشرا وغير مباشر عبر فريق "شكرا سوريا" فريق 8 آذار وبمتفجرات واغتيالات آل الاسد لقيادات لبنانية تجرأت وواجهت وصايتهم، وتواجه محاولات استر هانهم ايرانيا لكننا متمسكون بالقرار الوطني الحر المستقل، والقرار العربي الداعم والقرار الدولي المساند. نحن لا نتخلى عن دعم القضية الفلسطينية بما هي قضية استقلال وطني، ولن نتخلى عن قضية نضالنا الوطني. لأن نضالنا ونضالكم متوازيان واستقلالنا واستقلالكم توأمان، وبهذين الاستقلالين يتحقق استقرار المنطقة".

وتساءل "ما التوطين؟ فهناك كذبة يروجها البعض متناسيا ان رفض التوطين مادة دستورية لا فرز للشعب على اساس اي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. اذا لا يمكن فرض التوطين ليس لأنه مادة دستورية فقط، بل لأننا نرفض التوطين ولأن الفلسطينيين يرفضون التوطين ويؤيدون حق العودة. وفي انتظار العودة فان العقل اللبناني قادر ان يفتح مع العقل الفلسطيني لايجاد الحلول الضامنة لعيش كريم لشعب شقيق هويته فلسطينية ودولته هي الدولة الفلسطينية. والقانون اللبناني واضح بكيفية معاملة الدول الشقيقة وبالتالي لا شيء اسمه التوطين والتوطين غير قابل للحصول، فلا يهددنا احد بشيء لن يحصل. اذا لم تمددوا لاميل لحد فالتوطين واقع. اذا طالتم بتطبيق القرارات الدولية فالتوطين حاصل. اذا طالتم بتنفيذ بنود طاولة الحوار التي اجمعنا عليها كلبنانيين فالتوطين سيحصل. اذا تحدثتم عن سلاح حزب الله فالتوطين هو البديل".

وشدد على ان "من يتحدث اليوم عن التوطين على الرغم ان لا قوة على الارض تستطيع ان تفرضا واقعا، بمعنى ان تحول هذا المقيم قسرا خارج اراضيه، من مناضل الى متسول وطنا على قارة الامم والاطان. والذين يروجون لهذه الشائعة السميمة فهم اما عنصريون واما عاملون على تعطيل المسار السيادي الاستقلالي الكامل للبنان خدمة لمشروع سوريا الكبرى ولامبراطورية فارس. ولقد اثبتت تجربة نهر البارد ان الفلسطينيين اليوم في لبنان ادركوا ان الفتنة تستهدفهم وتستهدف لبنان، فغلبوا مصلحة الدولة المضيفة. وليس من البساطة ان تقف السلطة الفلسطينية وقيادتها في لبنان الى جانب لبنان الدولة، وتتضامن مع حكومة لبنان في حربها على الارهاب، وقد كانت الكلفة تدميرا للمخيم وتهجيرا للسكان لكنها رسخت ثقة ومسارا جديدا مشتركا لتكون الدولة سيده على الارض اللبنانية واقوى من الارهاب المصدر من نظام الارهاب ضد شعبنا اللبناني والفلسطيني".

وتابع: "ماضون بالاكثريه النيابية والشعبية، ماضون بالدعم العربي، لأن هناك عربا وسوريا، لا انقسام عربي - عربي كما يحاول أن يصور البعض أو كما يقول وليد المعلم "عشائر لبنان متناحرة" بل هناك خلاف عربي مع النظام السوري وهناك قضية لبنانية - سورية لا تحل قضية لبنان دون حلها. ماضون بدعم المجتمع الدولي بالقرارات الدولية، بالمحكمة الدولية، معركة الحق والعدالة وحماية الرأي والموقف والانتصار لدماء الشهداء شهداء ثورة الارز والمواطنين الابرياء. ماضون ثلاث شريعات، الشرعية اللبنانية

والشرعية العربية والشرعية الدولية.  
ونقول للاخوة الفلسطينيين ثقوا ان لبنان يستطيع ان يخدم قضية الاستقلال الوطني الفلسطيني بوحدته وصون كيانه ودولته القوية. نقول ان استقلال لبنان دعم لاستقلالكم. قراركم الوطني المستقل دعم لاستقلالنا. والحوار الذي بدأ بين الحكومة اللبنانية والسلطة الفلسطينية حوار ايجابي يخدم لأول مرة مصلحة لبنان وفلسطين لا مصلحة النظام السوري او الطموح الايراني الذي لا يرى لبنان الا محطة وقود على الطريق السريع المؤدي الى انجاز الملف النووي الايراني وتعطيلا للمحكمة الدولية وتحسينا لشروطها التفاوضية".

وختم: "ايها الاصدقاء، سينتصر دم الشهداء في لبنان وفلسطين، ولن يقوى نظام العنصرية والاحتلال على منع قيام الدولة الفلسطينية الموعودة والتي تبنى على تاريخ من البطولات والتضحيات، كما لن يقوى نظام الارهاب في دمشق حتى لو تسلح بصواريخ ايران ومالها الحلال على منع ثورة الاستقلال في لبنان من ان تحقق اهدافها. سنبقى ماضين على درب المواجهة. العالم كله معنا والمطلوب فقط هو الصمود".

زكي

والقى زكي كلمة جاء فيها: لم اكن مهيباً للحديث عن المناسبة لأن الحديث عن الماضي يترك آلاماً رغم سمونا عن الجرح وعن الحاضر يضعنا امام مفاجآت لا يستطيع الانسان ان يمر دون ان يحسب حساباً للالغام والمتفجرات لتصحیح العلاقات اللبنانية - الفلسطينية لذلك احیی من بادر الى هذا اللقاء ومنهم الاصدقاء والاخوة في الكتائب وكل من شارك في هذا اللقاء.

في هذه الذكرى الاليمة اوجه التحية الى ذوي الشهداء والضحايا البریئة، ادركنا منذ البداية اهمية لبنان وما يربطنا به من خصائص مشتركة لا يتسع المجال لذكرها كلها ونذكر ان للبلدين تمايز خاص في المنطقة، فكانت فلسطين الهدف المباشر للاحتلال فكانت المعاناة في فلسطين، واماكن انتشارهم ومنها لبنان.

اود التأكيد بأن الدولة الفلسطينية هي المنقذ والحل وقيامها يعفي لبنان من العبء الثقيل، وقيامها مسألة لبنانية اولاً وارى بأنه لا بد من علاقات بحضور الدولة وغيابها، ادنا اية ممارسات سابقة وندین اية ممارسات لاحقة تسبب اضراراً للبنانيين بانتظار قيام الدولة ونتمنى ان يتعافى لبنان لتكتمل فيه مرتكزات الدولة لنكمل مشروعنا لايجاد ارقى الصيغ التي تنظم العلاقات بيننا، لما للبنان من قيم وما لهذا التاريخ من اعباء ثقيلة على الطرفين. عندما بدأت عملي ممثلاً لفلسطين في لبنان وضعنا استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار العبء الثقيل الملقى على لبنان وقلنا لنضع الماضي وراء ظهورنا ولنبدأ باستراتيجية تقول اننا ضيوفاً مؤقتين تحت ظل القانون لا نكون مع طرف ضد آخر ونقف على مسافة واحدة من الجميع ولنا حقوق لاننا مهاجرون، وقد وجدت هذه الرؤية تجاوباً فاستأنفنا علاقاتنا الدبلوماسية عام 2006 بعد انقطاع 15 سنة، وشرعنا بحوار مع الحكومة وحددنا العناوين، لكن 12 تموز وبداية الحرب لم تمكننا من تطبيق قرارات الحوار ولا اجندتنا المشتركة، وما ان بدأنا العمل جاء خطف مخيم نهر البارد واقول بصراحة لن تكون

مخيماتنا مركزاً لارهابيين ولكن بشجاعة الجيش وتجاوب شعبنا تجاوزنا هذه الظاهرة دون ان تنتقل شظاياها الى المخيمات الاخرى.

وفي ظل التجاذبات الحالية فكرنا بمتابعة المشاورات كمثلين لفلسطين في ظل الاحتدام بين الاطراف اللبنانيين وفي ظل غياب سلطة الدولة القوية اخترنا 7 يناير 2008 ان اطلقنا اعتذارنا من اللبنانيين دون مقابل وتضمن 7 نقاط شديدة الوضوح، وقد تحدث الرئيس الجميل عنها في كلمته اليوم فكانت مدار ارتياح للجانب اللبناني.

قيل لنا لمن تهodon الاعلان مجاناً وقيل انه خطأ او انه اعلان عباس زكي، لكننا كنا نتكل على وعي اللبنانيين. وقبل يومين وقعت 44 شخصية مسيحية من آباء ومطارنة وعسكريين وسياسيين ردوا الجميل فقدموا الاعتذار ليتوج هذا اليوم بهذا اللقاء الذي آمل ان ينعكس ايجاباً للانتقال من الحال التي نعيشها الى وضع افضل، اذ انه لم يعد لنا اي مشروع امني وسياسي في لبنان ونحن منحايزين لسيادة واستقلال لبنان.

من هنا اعتقد لا مشكلة بيننا وبينكم، ليسأل كل منا نفسه ما يمكنه ان يقدم لضحايا ابرياء كانوا ضحية رسم خرائط في المنطقة لا علاقة لهم بها، ولننقل بروح الحوار وثقافة الاعتراف وتنقية الذكرة لنقول اننا جميعاً ضحية الاحتلال الاسرائيلي ورفض سياسة فرق تسد، فنحن ضحية هذه الامة بعدما قرروا القبض على ثرواتها فكانت فلسطين مكاناً للولاية المعززة بقيادة العالم ونتمنى ان ينفي الاميركيون ذلك فيفوا باعلان الدولة الفلسطينية القابلة للحياة عام 2008 وما زلنا ننتظر الجواب؟

وختم زكي بالقول:

مرة اخرى احبي كل الاخوة الحضور، واعتذر لارواح الابرياء واتمنى ان تبدأ مسيرة ننظر فيها الى بعضنا البعض على اننا في خندق واحد في مواجهة تحديات كبيرة.

عبد الصمد

والقى رئيس حركة اليسار الديمقراطي نديم عبد الصمد كلمة قال فيها:

فخامة الرئيس، أيها السادة، نقطة الانطلاق لتحقيق هدف عنوان الندوة "المصالحة... والمصالحة" الاعتراف أننا جميعاً قد أخطأنا. وكان لكل طرف منا مشروع المبنى على عدم الاعتراف بالآخر، وعدم الاستعداد للتنازل عن قناعاته، فهو دائماً على صواب والطرف الآخر دائماً على خطأ، وكلنا ومع الأسف، استندنا في مواقفنا على دعم خارجي ولم نتعلم الدرس على الرغم من الأثمان الباهظة التي دفعناها ودفعها الوطن. لقد كان الرئيس أمين الجميل في خندق وكنت أنا في خندق آخر على النقيض منه، ارتكبنا أخطاءً متشابهة، أخطاءً كثيرة.

ولكننا التقينا لاحقاً في المعركة ضد النظام الأمني السوري - اللبناني، ضد التجديد المشؤوم وفي معركة الاستقلال الثاني، وجمعتنا انتفاضة الرابع عشر من آذار، التي شكلت منعطفاً في تاريخ لبنان المعاصر، وإذا أردنا إنجاح شعار هذه الندوة، والحرص على مصالح الجمهور المليون من اللبنانيين الذي ملأ شوارع العاصمة بيروت مراراً وتكراراً، تلبية لنداء قوى 14 آذار مناشداً استكمال المعركة الاستقلالية وتحقيق السيادة وحماية الديمقراطية، وتحقيق العدالة التي تعد المحكمة الدولية اليوم أبرز ضماناتها... لا بد أن نكون أكثر جرأة وأكثر صراحة في التعاطي مع الشأن الوطني وتجاه مصير الوطن



والمخاطر التي تتهدده، مع إصرار جهات إقليمية إبقاء لبنان ساحة تصفية حسابات، وساحة إبرام الصفقات مع العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة الأميركية، مستندة إلى تحالف قوى 8 آذار الذي أقفل البرلمان، وأحل الفراغ القسري في سدة الرئاسة رغم مزاعمهم اللفظية بتأييد المشرح التوافقي العماد سليمان، وخون الحكومة، ولم تسلم المؤسسة الأمنية من تشكيك بعض أطرافه.

اضاف: لا نختلف على القول إن وطننا قضية كبيرة تستحق التضحية والنضال. ولكنه لا يجب التغاضي عن أخطاء ارتكبتها، في هذه المسيرة، ولذلك لا يجوز تجاوز التضحيات التي قدمها شعب لبنان ودماء الشهداء الكبار الذين اغتالتهم يد الإرهاب، كما لا يجوز القفز فوق دماء شهداء الجيش والقوى الأمنية الذين سقطوا في مواجهة الإرهاب في نهر البارد، وبعده، فمستقبل الوطن وعلاقاته بمحيطه يتطلب رؤية وطنية واضحة، والتخلي عن سياسات الهروب من الواقع ومن الحقائق وعدم دفع البلاد إلى اتجاهات تزيد من عوامل التفرقة، والانعزال بين مكوناته، بل يجب البحث عن ما يجمع ويوحد. وفي هذا المجال، أرى أنه لا بد من التوقف عند منحيين أساسيين ونحن نلتقي غداة مرور 33 سنة على 13 نيسان، وما تخلل العقود المنصرمة من مأس وصعوبات، ومن آلام وأخطاء.

المنحى الأول: إعلان الوثيقة الفلسطينية التي تلاها الأخ عباس زكي، وأسارع إلى القول إن هذه الوثيقة لم تأت من فراغ، بل توجت نهجا اتبعته السلطة الفلسطينية، وعبر عنه الرئيس محمود عباس في مناسبات كثيرة. وهذا النهج يعتبر الشعب الفلسطيني ضيفا على إخوانه في لبنان، وتحت سلطة القانون اللبناني والدولة اللبنانية والتقى مع اللبنانيين على رفض التوطين. هذا النهج الفلسطيني، الذي قطع مع سياسات وممارسات ضيقة خاطئة، شكل جزءا من الدعم للجيش اللبناني في معركته ضد الإرهاب في البارد. لأول مرة في تاريخ لبنان، وفي ظل قرار سياسي جريء اتخذته حكومتنا الاستقلالية، خاض الجيش اللبناني المعركة ضد الإرهاب، بأعلى درجات الحرص على أرواح المدنيين فلم يميز بين فلسطيني ولبناني. فأعطت المعركة في البارد مصداقية لما طرح على طاولة الحوار الوطني بشأن السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، الذي ما وجد إلا لخدمة التدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية، من قبل تنظيمات مرتبطة بالخارج وتعمل تحت ستار قضية الشعب الفلسطيني، وهذا يقود حتما إلى ضرورة إنهائه، والعمل على تنظيم السلاح داخل المخيمات، حتى لا تتحول إلى بؤر تستخدمها هذه القوى للاعتداء على الأمن اللبناني وعلى أمن الفلسطينيين على السواء، فنحن لسنا بحاجة إلى نهر بارد جديد. ان السلطة اللبنانية بعد 14 آذار، ليست ضد الشعب الفلسطيني، بل إنها في الموقع نفسه، معه، في الدفاع عن قضيته وحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة. والإشكالية حول السلاح يجب أن لا تغيب أبدا، ضرورة العمل على تأمين الحقوق الاجتماعية للفلسطينيين، وإفساح المجال أمامهم للعيش بكرامة، فليس مقبولا الإبقاء على قوانين ظالمة لا إنسانية، فالخدمات حق يجب تأمينه وعدم التسامح في إغفاله.. وإلى متى يستمر العمل ببعض الأنظمة والقوانين، التي سنت ودعمت من قوى تهدف إلى الإبقاء على الشعب الفلسطيني رهينة للمساومة عليه وعلى حقوقه. نعم لا يكفي القول بوجود أخطاء، بل يجب إلغاء

الخطأ وتصحيحه. إن القانون اللبناني يجيز، ونحن نرفض ذلك، يجيز لأي كان أن يشتري مئات ألوف الأمتار من أرضنا، لكن اللبنانية المتزوجة من فلسطيني، إذا ورثت غرفة عن أهلها، لا تستطيع توريثها لأبنائها. فهل أمر كهذا مقبول استمراره؟. أما في المنحى الآخر، وهو الشق الداخلي، فبعد مرور 33 سنة على الثالث عشر من نيسان والانقسامات التي ولدتها والأثمان الباهظة التي دفعناها، فقد آن الأوان لنا، كقوى استقلالية، قوى 14 آذار، أن نؤكد بالموقف والممارسة على أن يكون اتفاق الطائف والدستور سقف برنامجنا الوطني، وعدم الدخول في مساومات تعود بالوطن إلى الوراء، فالطائف وهو والسلم الأهلي صنوان، يحمل الكثير من الضمانات لجهة الأركان الأساسية للبلد، من الاستقلال والوحدة الوطنية إلى تجاوز الطائفية وانجاز الإصلاح السياسي والإداري والتنمية اللامركزية. لقد رسم اتفاق الطائف خارطة طريق لتجاوز الوضع الطائفي، والوصول يوما إلى إجراء الانتخابات البرلمانية خارج القيد الطائفي وإلى قيام مجلس شيوخ يضمن التمثيل الطائفي. والوصول إلى هذه المرحلة، هو ما سيساعد على إعادة إنصهار المكونات الطائفية، الأمر الذي نفتقده اليوم بعدما طغت المشاريع المذهبية والدعوة للصفاء الطائفي وكلها مشاريع انتحارية. كما يرتدي اتفاق الطائف أهمية خاصة كونه يرسم كذلك خارطة طريق ثنائية الاتجاه نحو اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة من جهة، والانماء المتوازن، من جهة ثانية. لقد نصت مقدمة الدستور على الآتي: "إن الانماء المتوازن للمناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ركن أساسي من اركان وحدة الدولة واستقرار النظام". قرابة عقدين مرا على وضع الدستور ألم يحن بعد تنفيذ ما جاء في مقدمته! وانطلاقا من الطائف ودستوره ومن الدعوة لإعادة النظر بالتقسيمات الادارية، ان مدخل الإصلاح المتكامل، واعادة بناء الدولة، الحديثة المدنية العادلة، دولة المساواة والحق والقانون، والسيادة والاستقلال، والتي دعى اليها شعب 14 آذار.. ان المدخل الإلزامي لذلك هو إقرار قانون حديث للانتخابات، يؤمن صحة التمثيل، ويضع حدا لمحاولات النزول تحت سقف الطائف باتجاه التمثيل المذهبي، هو منحى، لا نرى انه يبني وطننا بل يولد تناحرا... وأكثر ما نخشاه هو انه ينزل بالبلد من صيغة المناصفة إلى المثلثة فيضرب الصيغة والكيان ويخدم مصالح أعداء الطائف في حزب الله والتيار العوني ومن يقف خلفهما من دمشق إلى طهران.

اضاف: نقف كطرف سياسي إلى جانب قانون انتخاب وطني يتيح تمثيلا عادلا للبنانيين، لذلك نؤيد بكل قوة اقتراح "لجنة فؤاد بطرس". ونعتبره أساسا صالحا لوضع القانون المرتجى الذي يعالج شأن الاعلام وسقف الانفاق المالي أو سواهما، ويؤمن أفضل تمثيل للبنانيين. وإنما انطلاقا من هذا المشروع ندعو لاعتماد القانون المركب الذي نعتقد انه الأنسب ديمقراطيا، بحيث تتم الانتخابات مناصفة بين دائرة صغرى (ولا مانع من ان تكون فردية)، وفق نظام الأكثرية، ودائرة كبرى تعتمد النسبية، ما يتيح لكل شرائح المجتمع التمثيل والمشاركة في ورشة إعادة بناء البلد. وبموازاة ذلك نرى أن مهمة بناء الدولة إنما تكتمل بإعادة النظر بالأولويات. ونعتقد ان أولى الأولويات بناء قوة أمنية تضمن الأمن وتحمي الحدود السائبة وتحمي تنفيذ القانون، وتطمئن الناس.

اردف: ومن هنا، نطلق الدعوة إلى الإسراع في فتح باب التطوع في الجيش وقوى الأمن الداخلي، فإذا كنا نريد أن يكون الولاء للبلد، وكنا حريصين على القانون والعدالة والحق، والدفاع عن أرضنا ضد العدو الإسرائيلي ومطامعه، والانحياز الإيجابي إلى القضايا العربية، نحتاج إلى القوة العسكرية، لتحمي أمننا وحدودنا، ووجودها الفاعل هو العامل المادي الذي يلغي كل مظاهر الأمن الذاتي، ويؤمن الأمن والاستقرار بما يمهد لإيجاد المقدمات الضرورية لمنع نشوء الدويلات داخل الدولة، وأساساً، يوفر المجال السليم لاستيعاب كل سلاح آخر، عنينا أساساً سلاح المقاومة.

لقد هللنا جميعاً لدخول الجيش إلى الجنوب، ورحب به المواطنون واطمأنوا إليه ولكننا أصبنا كما أصيب الجنوبيون وكل اللبنانيين بالخوف والهلع عندما اضطر الجيش لسحب قوات كبيرة من الجنوب إلى المناطق الأخرى للحفاظ على الأمن ومنع الفوضى والاضطراب بسبب انجراف بعض القوى إلى خلق توترات أمنية واستفزازات وتهديدات تطال المواطن في لقمة عيشه، وتعطل الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وأبرز مثال مخيم رياض الصلح الذي مضى عليه أكثر من خمسمئة يوم.

اضاف: ان التنوع والتعدد ضمن وحدة قوى 14 آذار، غنى كبير لبلدنا وأساس متين للدفاع عن الديمقراطية فيه.. ونحن اليوم بأمس الحاجة لأوسع ورشة نقاش لبلورة الرؤى التي تقودنا لإعادة بناء الدولة المدنية، لاستكمال المؤسسات وأولها انتخاب رئيس للجمهورية، وفك أسر مجلس النواب وتحرير بيروت، ورفض الطروحات الخبيثة وآخرها بدعة الحكومة الانتقالية التي يريد من هم خلفها ضرب الطائف من جهة، والانتقاص من واقع وحقيقة وجود أكثرية نيابية.